

تقرير تطوّرت المواجهة، يوم السبت الماضي، بين أهالي بلدة عين دارة وأصحاب شركة «فتوش للمقاولات» إلى اشتباك بالأيدي والعصي، أدى إلى وقوع جرحى من الطرفين. هذا الحادث هو الثاني من نوعه في سياق الاعتراض على إقامة معمل إسمنت في منطقة عين دارة العقارية، وهو يأتي بعد تهديدات بفرضه بالقوة

عين دارة في مواجهة فتوش مصنع الموت لن يمر



أسامة القادري

عصر السبت الماضي، توجه أهالي عين دارة إلى كسارات آل فتوش في المنطقة، حيث يسعى الأخوان بيار وموسى، شقيقا النائب نقولا فتوش، إلى إنشاء معمل إسمنت، وذلك بعدما بلغهم خبر توجه مضخة باطون وجبال إلى الموقع للمباشرة بالأعمال. هناك تعرضوا للتهديد المسلح، وخُطف أحدهم ليترك في ما بعد جريحاً، بعدما تعرّض للضرب المبرح، بحسب رئيس بلدية عين دارة العميد فؤاد هيدموس، ما دفع الأهالي إلى التوافد نحو موقع المعمل لقطع الطريق أمام الجبال، مُنفذين اعتصاماً احتجاجياً.

تدخلت القوى الأمنية على أثر الإشكال وتعهّدت بتنفيذ مطلب الأهالي القاضي بعودة مضخة الباطون وتوقيف المسلحين. لم يُفكّ الاعتصام إلا بعدما وعد رئيس فرع مخابرات جبل لبنان الأهالي بتوقيف المسلحين في غضون ساعات، لافتاً إلى أن أسماءهم باتت في عهدهم. وصرّح الأهالي بنيتهم العودة إلى الاعتصام ما لم يتم الالتزام بما وُعدوا به، وهو منع دخول الجبال وتوقيف المسلحين. من جهته، أصدر النائب نقولا فتوش بياناً اتهم فيه رئيس بلدية عين دارة بقيادة "عصابة مُسلّحة قامت بهجوم وحشي على الشاحنات والآليات وتكسييرها، وأقدمت على ضرب السائقين بالآلات حادة وفراعات وأقدمت على إطلاق الرصاص على إحدى السيارات لقتل من فيها، وكان نتيجة الحادث اثنان منهم بحالة حرجة في غرف

وُعد الأهالي بتوقيف المسلحين ففكّك معهم الاعتصام (مروان طحطم)

العناية الفائقة وثلاثة أشخاص في المستشفيات. ينفي مصدر أمني هذه الرواية، ويقول إن تدخل القوى الأمنية انحصر بفرض الإشكال، ويضيف إن

التمييزية لملاحقة مرتكبي الجرائم والمحرضين والمتدخلين، وعلى رأسهم رئيس البلدية. وتوجه فتوش إلى قائد الجيش، واعتبره في "موضع الغائب والمتغاضي"، مهدداً بأنه "سيكون لنا موقف من التمديد المخالف للقانون".

وكان قد سبق هذه الحادثة وقفة تضامنية مع بلديتي عين دارة وقب الياص في بلدة قب الياص، لوضع آلية جديدة لمنع إنشاء معمل الموت في تلك المنطقة. ورأى النائب عاصم عراجي أن هذا المعمل يؤدي إلى أمراض سرطانية، وقال بحسب الإحصاءات، إن أكثر مناطق في لبنان تعاني من ارتفاع نسبة الأمراض السرطانية هما منطقتنا شكا وسبلين، اللتان توجد فيهما معامل الاسمنت، لأن الهواء يستطيع أن ينقل حبيبات مطحونة عشرات الكيلومترات، وبالتالي تؤدي إلى تصلب في الشرايين وتضرّ الرئتين.

والملكية محمية بالدستور والقانون، ولديه تراخيص قانونية أصبحت محصنة من كل طعن ونافذة وصادرة عن الوزارات المعنية، وهي مسندة ومثبتة بأحكام قضائية نهائية ومبرمة. ودعا رئيس مجلس الوزراء إلى التحرك السريع لوقف الاعتداءات المشبوهة، وقال إن هذا الكتاب بمثابة إخبار للنخبة العامة

كل ما يقال عن أن المعتصمين حطّمو مضخة الباطون وأن بينهم مسلحين كلام عار من الصحة، ويوضح أن المضخة خرقت حشود المعتصمين وغادرت من دون التعرض لها، وذلك تنفيذاً للتعهد، لكن علمنا أنه عند وصولها إلى شركة فتوش، وصلت محطة، وهذا لا يعني أن المعتصمين حطّموها.

بدوره، قال رئيس بلدية عين دارة فؤاد هيدموس إنه لن تجري أي أشغال بقوة السلاح، لافتاً إلى أن فتوش لا يفهم أن مصنع الموت لن يمر في عين داره ولو على جثثنا. فتوش اتهم القوى الأمنية بـ"التلذذ"، وقال: اتصلت بشقيقي السيد بيار فتوش بمدير عام قوى الأمن الداخلي اللواء إبراهيم بصبوس طالباً الحماية، فأفاده بأن لديه أوامر من القيادة العليا بعدم التدخل بالموضوع مما يثبت التصميم الجرمي. وأضاف: إن شقيقي مالك للعقارات،

نفى مصدر أمني أن يكون المعتصمون قد تعرضوا لجباله الباطون

متابعة

كسّارة تقضم مساحة محمية وادي

تقع بمحاذاة المحمية استناداً إلى الكشف الصادر عن وزارة البيئة، وتبعد نحو 5 كلم عن المحمية ولا تحتوي على الأشجار، وفق ما يُظهر مضمون الكتاب.

يقول رئيس لجنة المحمية علي الزين إن تزويراً قد حصل في مسألة التقرير الذي استندت إليه الوزارة، لأن قانون المحمية كان واضحاً عندما أشار إلى أن المحمية تمتد من مفرق بلدة قعقعة الجسر إلى مفرق بلدة عيترون (يشمل منطقة مركز الكسّارة). ويرى الزين أن هذا

بحسب شهادات ابناء المنطقة حتى اليوم. هذا الواقع، دفع بعض أصحاب الكسارات الأخرى للمطالبة بالعودة إلى أعمالهم السابقة، أسوة بصاحب الكسّارة "النافذ".

تُفيد المعطيات أن وزارة البيئة هي التي سمحت لصاحب الكسّارة باستئناف عمله ومنحته رخصة مفتوحة بحجة إعادة تأهيل المكان وتشجيرها. كذلك، عمدت الوزارة إلى إرسال كتاب إلى المدعي العام البيئي تلفت فيه إلى أن الكسّارة تقع خارج نطاق المحمية العقارية، وأن الكسّارة

داني الأمين

منذ أيام، سمع أبناء منطقة وادي الحجر أصوات انفجارات متتالية مصدرها محمية وادي الحجر. تبين في ما بعد، أن أحد أصحاب الكسارات في المنطقة لجأ إلى تفجير الصخور وسط المحمية، مُستكملاً عمله ومخالفاً بذلك القرار القضائي القاضي بوقف عمل الكسارات في المنطقة. أعمال الكسّارة استأنفت منذ أواخر الشهر الماضي، وهي لا تزال مُستمرة

البلاغ المشترك لبنك لبنان والمهجر والهيئة العليا للإغاثة

يسرّ بنك لبنان والمهجر والهيئة العليا للإغاثة الإعلان عن أن رئيس مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠١٦/٧/٥ في قرار رقم ٢٠١٦/٥٢ قد وافق على المساعدة المالية التي قدّمها بنك لبنان والمهجر للهيئة العليا للإغاثة لتغطية تكاليف ترميم الأضرار التي تعرّضت لها المباني المجاورة للبنك نتيجة الانفجار الذي حصل للمبنى الرئيسي للبنك بتاريخ ٢٠١٦/٦/١٢. و يبلغ مقدار المساعدة ١٧٠ مليون ليرة لبنانية حسب تقديرات الهيئة للتعويض عن الأضرار التي أصابت ممتلكات المواطنين. وكلفّ اللواء الركن محمد خير، الأمين العام للهيئة، باستلام المساعدة وإيداعها في حساب الهيئة لدى مصرف لبنان، كما كُلفت الهيئة بإصلاح الأضرار ودفع التعويضات لمستحقيها وذلك من أصل المساعدة ووفقاً للنتائج المرفوعة من لجنة مسح وتخمين الأضرار.

وفي المناسبة، وجّه اللواء الركن محمد خير بإسم دولة رئيس مجلس الوزراء الأستاذ تمام بك سلام جزيل الشكر إلى بنك لبنان والمهجر على مساعدته الكريمة وتمنّى للبنك النهوض من الحادث بأحسن حال، كما وعد المواطنين الذين تضرّرت ممتلكاتهم التعويض عن تكاليف ترميمها بأسرع وقت ممكن. وبدوره، شكر السيد سعد أزهرى، رئيس مجلس إدارة ومدير عام بنك لبنان والمهجر، الهيئة العليا للإغاثة على دورها الفعّال في معالجة ملف التعويض عن الأضرار، وأبدى حرص البنك الشديد على توفير الدعم في هذه الحالة لجيرانه الأعزّاء وشكر المولى عزّ وجلّ على إقتصار الأضرار على الخسائر المادية فقط.

بيان